

The relationship between monetary policy and government spending Jordan 1990-2022

Fatima Ibrahim⁽¹⁾, Rafah Adnan⁽²⁾, Sara Abdel Razzaq⁽³⁾

University of Mosul - College of Administration and Economics^{(1),(2),(3)}

(1) fatema_ibraheem@uomosul.edu.iq (2) rafah_adnan@uomosul.edu.iq

(3) suraalhassan@uohamdaniya.edu.iq

Key words:

monetary policy, government spending, sustainable development, Economic growth.

ARTICLE INFO

Article history:

Received | 07 Aug. 2025
Accepted | 21 Aug. 2025
Avaliable online | 31 Dec. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Sara Abdel Razzaq
University of Mosul

Abstract:

This research aims to address the theoretical framework of both monetary policy and government spending, as well as to identify the effects of monetary policy on government spending.

The research also discusses the pivotal role monetary policy can play in guiding government spending, whether through its impact on the cost of borrowing, inflation levels, or economic growth.

The research relies on an analytical methodology that includes some macroeconomic and monetary data and relevant economic theories to provide a comprehensive view on this topic.

أثر السياسة النقدية على الإنفاق الحكومي في الأردن للمدة 1990-2022

م.د. فاطمة إبراهيم خلف
م.م. سرى عبدالرزاق ادريس
م.م. رفاه عدنان نجم
جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد

suraal hassan@uoham daniya.edu.iq rafah_adnan@uomosul.edu.iq fatema_ibraheem@uomosul.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى التطرق للإطار النظري لكل من السياسة النقدية والإنفاق الحكومي فضلا عن التعرف على الآثار التي تتركها السياسة النقدية على الإنفاق الحكومي، ويتناول البحث مناقشة ما يمكن ان تؤديه السياسة النقدية بدورها المحوري، في توجيه الإنفاق الحكومي، سواء من خلال تأثيرها على تكلفة الاقتراض أو مستويات التضخم والنمو الاقتصادي، كما يعتمد البحث على منهجية تحليلية تشمل بعضاً من البيانات الاقتصادية الكلية والنقدية والنظريات الاقتصادية ذات الشأن لتقديم رؤية شاملة حول هذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، السياسة النقدية، التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي.

المقدمة:

تُعد السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي، حيث تلعب دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وتبرز أهمية هذه السياسة في قدرتها على التأثير في متغيرات اقتصادية كبرى، مثل سعر الفائدة وسعر الصرف ومستوى التضخم وعرض النقد، مما ينعكس بدوره على الإنفاق الحكومي كأحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الكلي، وبيان أثر السياسة النقدية على الإنفاق الحكومي، حيث يتم تحليل العلاقة بين المتغيرات النقدية المتمثلة في سعر الفائدة، وسعر الصرف، ومعدل التضخم، وعرض النقد (بالمعنى الواسع)، باعتبارها متغيرات مفسرة، وبين الإنفاق الحكومي كمتغير تابع، وتسعى الدراسة إلى تحديد مدى تأثير هذه المتغيرات على حجم وتوزيع الإنفاق العام، وما إذا كانت السياسة النقدية التوسعية أو الانكماشية تؤدي إلى زيادة أو تقليل الإنفاق الحكومي في الأردن للمدة 1990 - 2022، حيث تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تحليلها لدور السياسة النقدية في توجيه الإنفاق الحكومي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها العديد من الدول ومن بينها الأردن، مثل عجز الموازنات وارتفاع مستويات الدين العام، كما تساهم النتائج المتوخاة في تقديم توصيات لصانعي السياسات لتحسين التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعتمد الدراسة على منهجية تحليلية قائمة على البيانات الاقتصادية الكمية، باستخدام نماذج اقتصادية قياسية لقياس العلاقة بين المتغيرات، مما يساهم في تقديم رؤية علمية وعملية حول تأثير السياسة النقدية على الإنفاق الحكومي.

المبحث الأول: المنهجية العلمية والدراسات السابقة

أولاً: المنهجية العلمية

1- أهمية البحث:

يسلط البحث الضوء على أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام في الأردن للمدة ما بين (1990-2022)، إذ إن أهمية هذا البحث تكمن في دمج التحليل النظري بالتطبيق العملي، باستخدام أدوات قياسية حديثة لتفسير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الكلية المؤثرة فيه، وهو ما يوفر أساساً علمياً رصيناً يمكن أن يساهم في تطوير سياسات اقتصادية أكثر اتساقاً وفعالية.

2- مشكلة البحث:

إن التحديات والصعوبات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد الأردني تمثل عقبة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة داخل الأردن إذ يعاني الاقتصاد الأردني منذ عقود من مجموعة من التحديات الاقتصادية مرت بمراحل عدة أبرزها مرحلة ما بعد حرب (1994-1990) ثم مرحلة الإصلاح الهيكلي ومكافحة الفقر (1995-1999) ثم مرحلة الانفتاح الاقتصادي والنمو المتسارع (2000-2008) ثم تداعيات الأزمة المالية العالمية والربيع العربي (2008-2012)، وأخيراً برامج الإصلاح الاقتصادي والتعافي التدريجي (2018-2020)، ومن هنا، تنبع مشكلة البحث حول طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والإنفاق الحكومي في الأردن ومدى تأثير هذه السياسة في تفاقم أو تخفيف التحديات الاقتصادية خلال المدة (1990-2022) ويُطرح التساؤل الجوهرى الآتى: إلى أي مدى أسهمت أدوات السياسة النقدية في التأثير على فعالية وكفاءة الإنفاق الحكومي في الأردن، وما انعكاساتها على قدرة الدولة في التصدي للتحديات الاقتصادية؟

3- فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان أدوات السياسة النقدية (مثل سعر الفائدة، سعر الصرف، معدل التضخم، وعرض النقد) تؤثر بشكل معنوي على حجم وتوزيع الإنفاق الحكومي في الأردن خلال الفترة (1990-2022)، بحيث تسهم السياسة النقدية التوسعية في زيادة الإنفاق الحكومي في حين تؤدي السياسة الانكماشية إلى تقليصه، وذلك في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه الدولة.

4- هدف البحث:

هدف البحث هو تحليل أثر أدوات السياسة النقدية على الإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1990-2022)، إذ تبين دراسة العلاقة بين المتغيرات النقدية الأساسية مثل (سعر الفائدة، معدل التضخم، سعر الصرف، وعرض النقد) وبين حجم وتوجهات الإنفاق العام. كما يسعى البحث إلى استكشاف مدى قدرة السياسة النقدية على التأثير في كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومية في ظل التحديات الاقتصادية التي واجهها الأردن، مثل عجز الموازنة، وتفاقم الدين العام، وأزمات خارجية كأزمة اللاجئين والأزمات المالية العالمية، ويهدف البحث إلى تقديم رؤية تحليلية كمية ونظرية تسهم في دعم صانعي السياسات بتحقيق تنسيق أفضل بين السياسات النقدية والمالية، بما يخدم هدف الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.

5- منهجية البحث:

اعتمد البحث على تحليل وقياس أثر أدوات السياسة النقدية، المتمثلة في (سعر الفائدة، سعر الصرف، عرض النقد، ومعدل التضخم) على الإنفاق الحكومي في المديين القصير والطويل، وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) على بيانات زمنية سنوية لتقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي (المتغير التابع) وكل من: (سعر الفائدة، وسعر الصرف، وعرض النقد)، والتضخم (المتغيرات المستقلة). تشير النتائج إلى وجود علاقات اقتصادية ذات دلالة معنوية بين الإنفاق الحكومي وكل من سعر الفائدة، وعرض النقد، والتضخم. أما العلاقة مع سعر الصرف فكانت غير معنوية في الأجل الطويل لكنها ذات دلالة في الأجل القصير.

6- الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

إن الحدود المكانية للدراسة كانت في اختيار الأردن كعينة للدراسة، بينما ضمنّت الحدود الزمانية هي السنوات ما بين 1990-2022 أي 33 سنة، وسبب ذلك هو توفر البيانات وفق المدة

المذكورة وحسب متغيرات الدراسة، إضافة الى شمول أكبر قدر من السنوات التي شهدت احداث اقتصادية مهمة وذات صلة بموضوع البحث.

7- هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، حيث ضمن المبحث الأول المنهجية العلمية والدراسات السابقة، والمبحث الثاني الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية والانفاق الحكومي، واخيراً المبحث الثالث الذي يضم الانموذج قيد الدراسة والاختبارات القياسية.

ثانياً: الادبيات السابقة:

تعد العلاقة بين السياسة النقدية والانفاق الحكومي من المواضيع المهمة في اقتصاد أي دولة ولا بد من تناول العرض المرجعي في هذا المجال.

1 دراسة (الساري، زين الثعلبي، 2013)

عنوان الدراسة	"دراسة قياسية للعلاقة بين عرض النقد والانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2011)"
هدف الدراسة	اكتشاف العلاقة الإحصائية والقياسية بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد بالمفهوم الضيق ام الواسع وتقييم مدى قوة العلاقة ومدى معقولية النموذج المستخدم
متغيرات البحث	المتغير المعتمد عرض النقد في مفهومه الضيق او الواسع المتغير المستقل الرئيسي: الإنفاق الحكومي.
فرضية البحث	هناك علاقة طردية قوية وواضحة بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد
مشكلة البحث	ماهو الترابط بين تمويل العجز الحكومي من عرض النقد اختباره وتأثيره
اهمية الدراسة	توضيح العلاقة بين تمويل الحكومة من عرض النقد وتأثير ذلك على الاستقرار الاقتصادي
ابرز النتائج	توصلت الدراسة الى أن زيادة الإنفاق الحكومي في ظل اقتصاد ما بعد الحرب على العراق أدت إلى ارتفاع في عرض النقد (سواء بالمعنى الضيق أو الواسع)، نتيجة تغطية العجز بزيادة الإصدار النقدي مع علاقة طردية وقوية بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود، وخلو النموذجين من المشكلات التقليدية مثل الارتباط الذاتي .

2-دراسة (والي وكاظم، 2020)

عنوان الدراسة	أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق: حالة دراسية للمدة (2004-2018)"
هدف الدراسة	معرفة تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق.
متغيرات البحث	المتغير المستقل: تقلبات أسعار الصرف الأجنبي المتغير التابع: الموازنة العامة
فرضية البحث	تتسبب تقلبات أسعار الصرف الأجنبي إلى تغيرات جوهرية في الإيرادات والنفقات العامة ضمن الموازنة العامة
مشكلة البحث	ماهو مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف الأجنبي على شروط الموازنة العامة للدولة؟ اذ يعاني الاقتصاد من تقلبات مستمرة في أسعار الصرف مما ينعكس على استقرار الموازنة العامة وهو ما تسعى الدراسة إلى تحليله وفهم أبعاده".
اهمية الدراسة	بيان أثر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي على الاستقرار المالي والموازنة العامة. وكذلك بيان كيفية تأثير الإيرادات والنفقات الحكومية نتيجة تغيرات سعر الصرف، خصوصاً في الدول ذات الاعتماد العالي على الاستيراد أو ذات الاقتصاد الريعي.
ابرز النتائج	تأثيرها الغير مباشر تقلبات في سعر الصرف تؤثر على مكونات الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات) بصورة غير مباشرة، عبر تغيرات الأسعار المحلية هناك علاقة عكسية واضحة بين سعر صرف الدولار وعجز الموازنة العامة أي أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع العجز من ناحية أخرى التقلبات في أسعار الصرف يمكن أن تضغط على الميزانية من خلال ارتفاع الأسعار أو تخفيفها.

3- دراسة (Murphy & Walsh, 2022)

عنوان البحث	"Government spending and interest rates"
هدف البحث	يهدف التحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي وأسعار الفائدة، و أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة.
متغيرات البحث	المتغير التابع أسعار الفائدة المتغير المستقل الإنفاق الحكومي
فرضية البحث	ان الإنفاق الحكومي قد لا يؤدي إلى زيادة صافية في أسعار الفائدة لأنه يُحفز زيادة الدخل الكلي، مما يرفع من جانب العرض على الائتمان وبالتالي يعادل أو يفوق تأثير الطلب على الائتمان.
مشكلة البحث	لماذا لا يرفع زيادة الإنفاق أسعار الفائدة كما تتنبأ النماذج التقليدية؟
أهمية البحث	تتناول تناقض بين تأثير الإنفاق الحكومي (أي رفع أسعار الفائدة) وبين ما تُظهره الأدلة من أثر سلبي (أي انخفاض أسعار الفائدة). هذا التناقض يحفز إعادة التفكير في السياسات الاقتصادية
أبرز النتائج	تُثبت الأدلة أن الإنفاق الحكومي قد لا يرفع أسعار الفائدة، بل يمكن أن يبقيها ثابتة أو يُبطنها مؤقتاً وان الدراسة تقدم تفسيراً جديداً لسبب أن أثر إنفاق الحكومة على أسعار الفائدة يمكن أن يكون صفرًا أو سلبياً مؤقتاً، رغم أن النماذج التقليدية تتوقع ارتفاع أسعار الفائدة

4- دراسة (البديري، 2023)

عنوان الدراسة	أثر الإنفاق العام على التضخم في العراق 2003-2017
هدف الدراسة	تهدف الى تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق خلال الفترة 2003 _ 2017، وبيان أثر الإنفاق العام على مستوى الأسعار وما ترتب عليها من أزمات مالية وتدهور في الوضع الاقتصادي
متغيرات البحث	لمتغير التابع: معدل التضخم في العراق. المتغير المستقل: حجم الإنفاق العام (التشغيلي والاستثماري).
فرضية البحث	وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام ومعدل التضخم خلال الفترة 2003-2017.
مشكلة البحث	عدم وضوح مدى تأثير الإنفاق العام على التضخم خلال الفترة المدروسة في ظل الظروف الاقتصادية والتحويلات السياسية والمالية التي شهدتها العراق
أهمية الدراسة	مدى تأثير الإنفاق العام على التضخم لفهم الترابط بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم ضمن سياق اقتصادي للعراق.
أبرز النتائج	أثر إنفاق العام كان إيجابياً ومهماً ، متوافقاً مع النظرية الاقتصادية، بما في ذلك تأثير إيجابي على التضخم حيث توصلت الى السياسة الانفاقيه تعد وسيلة فعالة يمكن عن طريقها علاج الازمات الاقتصادية (الانفاق الاستهلاكي -الاستثماري)

5_ دراسة (يوسف ونعمة، 2023)

عنوان الدراسة	أثر العلاقة التبادلية بين سياسة سعر الصرف والإنفاق العام واثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2021
هدف الدراسة	إعادة النظر في السياسة المتبعة لسعر الصرف الموازي وسياسة الإنفاق العام مع تحليل اتجاهات سياسة سعر الصرف والإنفاق العام في العراق خلال المدة 2004-2021
متغيرات البحث	المتغيرات المستقلة: الإنفاق العام وسعر الصرف المتغير التابع نمو الاقتصادي ويُقاس غالباً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
فرضية البحث	. تؤثر كل من سياسة سعر الصرف والإنفاق العام بشكل معنوي على النمو الاقتصادي وهل هذا التأثير موجب ام سالب حسب المتغيرات الاقتصادية وقد تكون علاقة تبادلية
مشكلة البحث	تمثل مشكلة الدراسة في وجود تذبذبات في النمو الاقتصادي في العراق خلال هذه الفترة بالرغم من الإنفاق الحكومي المرتفع وتغيرات سعر الصرف. ما يشير إلى وجود خلل في العلاقة بين أدوات السياسة الاقتصادية (سعر الصرف والإنفاق العام) وبين النمو
أهمية الدراسة	. تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الحيوي الذي تلعبه سياسة سعر الصرف والإنفاق العام في تحديد مسار النمو الاقتصادي و فهم العلاقة التبادلية بين هذين المتغيرين يساعد صناع القرار في رسم سياسات اقتصادية أكثر فاعلية تدعم النمو المستدام
أبرز النتائج	وتوصلت الدراسة الى حدوث صدمة في سعر الصرف الموازي يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

بعد الاطلاع على العرض المرجعي تبين ان بعض الدراسات اخذت تأثير الانفاق الحكومي على بعض متغيرات السياسة النقدية مثل (عرض النقد وسعر الفائدة) ودراسات أخرى اخذت بعض متغيرات السياسة النقدية على الانفاق الحكومي أي أثر كل متغير على حدي اما دراستنا اخذت متغيرات السياسة النقدية (سعر الصرف، سعر الفائدة، وعرض النقد، التضخم) على الانفاق الحكومي.

المبحث الثاني: الإطار النظري لكل من السياسة النقدية والانفاق الحكومي

تعتبر السياسة النقدية من اهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي وهي من اهم الوسائل الرئيسية التي تستخدمها الدول للتدخل في النشاط الاقتصادي النقدي.

أولاً: السياسة النقدية

المفهوم:

هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع لغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبوا إليها الحكومات فالنقود لا تدير نفسها بنفسها، بل يجب تدخل السلطة النقدية في الدولة لإدارة النقود وتوجيهها لبلوغ الأهداف المرجوة (سحنون، 2001: 177)، كما عرفها آخرون بأنها تنظيم مستوى الناتج القومي ومستوى الأسعار عن طريق عرض النقد.

أدوات السياسة النقدية:

تستخدم السلطة النقدية نوعين من الأدوات لتحقيق أهدافها وهما (سعدون وآخرون، 2001: 5):

- 1- **الأدوات الكمية غير المباشرة:** وهي الوسائل المؤثرة في كمية النقود وتتضمن:
 - أ- سعر الخصم: وهو سعر الفائدة الذي يفرضه البنك على البنوك التجارية عندما يمنحها القروض لمعالجة الظروف الطارئة.
 - ب- عمليات السوق المفتوحة: وهي تدخل البنك المركزي في السوق المالية بيع وشراء الأدوات المالية بهدف التأثير في عرض النقود وأسعار الفائدة.
 - ت- نسبة الاحتياطي القانوني: يطلب البنك المركزي من المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة محدودة من ودائعها كاحتياطي لها في البنك المركزي.
- 2- **الأدوات النوعية المباشرة:** هي مجموعة من الوسائل التي لا تؤثر في كمية النقود، بل تؤثر في إعادة توزيع النقود في فترات واتجاهات مختلفة وتتضمن ما يأتي (سعدون وآخرون، 2001: 6):
 - أ- التحيز في حصول الفائدة.
 - ب- الإقراض بالضمان من السنوات.
 - ت- الرقابة على الانفاق الاستهلاكي.
 - ث- استخدام أسلوب الإنتاج الأوربي.
 - ج- التمييز في سعر الخصم.
 - ح- الأبداع مقدما مقابل الاستيراد.

أنواع السياسة النقدية:

تمثل أنواع السياسة النقدية التي تنتهجها البنوك المركزية في نوعين أساسيين:

- 1- **السياسة النقدية الانكماشية:** تقل هذه السياسة عن طريق رفع السعر الفائدة حيث تقيد الائتمان وتشجع المواطنين على الادخار وبالتالي تقلل حجم الوسائل الدفع وكبح جماح

التضخم لتثبيت الأسعار وعدم المطالبة بزيادة الأجور والتحليل للخروج من أزمات التضخم (سمية، 2015: 92).

2- السياسة النقدية التوسعية: تقتضي عدم كفاية السيولة المتوفرة للاقتصاد ووجود قصور في الطلب مما يستوجب زيادتها لتقييد الصعقات والمعاملات في الاقتصاد فاتباع هذه السياسة من طرف البنك المركزي بزيادة نمو عرض النقد وذلك لتشجيع الائتمان وتحقيق معدل الفائدة (عبدالرحمن، 2015: 61).

عوامل نجاح السياسة النقدية:

ان نجاح السياسة النقدية في اي دولة وفي أي نظام اقتصادي يتوقف لا على مجموعة من العوامل والشروط لعل أهمها :

أ- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية ولا سيما النقدية منها.

ب- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف القطاعات الاقتصادية.

ت- المناخ الاستثماري الملائم أي تدفق رؤوس الأموال التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة.

ث- نظام سعر الصرف اذ ان السياسة النقدية تحقق فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.

ج- اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتفادي الوقوع في الاختلالات النقدية التي تؤثر سلبا على مسار النشاط الاقتصادي وتوزيع الموارد ثم اتخاذ السياسة النقدية المناسبة كلما استدعى الوضع الاقتصادي ذلك.

ح- توافر نظام معلوماتي فاعل إذا ان السياسة النقدية تؤثر في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية النقود إذا يجب على مصممي السياسة النقدية امتلاك معرفة شاملة وتفصيلية عن الوضع الاقتصادي في مختلف أسواق وامكانياته. (موساوي، 2008)

ثانيا: الانفاق الحكومي

يعد الانفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية لاي دولة اذ ان من خلالها تقوم الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن ترجمة اهداف السياسة الاقتصادية الى مشاريع وبرامج عمل حقيقية مفهوم الانفاق الحكومي، كما هناك مجموعة من التعاريف للانفاق الحكومي اذ عرف بأنه مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من اجل اشباع حاجة عامة، (احمد، 2019: 118). كما عرف بأنه المبالغ التي تقوم السلطات العامة بإنفاقها بهدف تحقيق منفعة عامة (عصفور، 2012: 260)، من التعاريف أعلاه يمكن استخراج عناصر النفقة وكالاتي:

- 1- الشكل النقدي للنفقة العامة: لكي تمارس الدولة نشاطها لا بد من حصولها على السلع والخدمات مما يتوجب على إنفاق مبالغ نقدية والصفة النقدية جاءت لعدة اعتبارات منها ان الاقتصادات الحديثة هي اقتصادات نقدية وليست عينية وتجاوزا الانفاق العيني فضلا عن تحقيقها لمبدأ العدالة والمساواة في الاستفادة من النفقات العامة وفي تحمل الأعباء العامة بالإضافة الى صعوبة اجراء الرقابة على الانفاق العيني (عبدال مطلب، 2005: 251).
- 2- صدور النفقة من الهيئة العامة ويقصد بالهيئة العامة للدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، (حسين، 2006: 64).
- 3- النفقة العامة تحقق نفع عام: يجب ان يكون الهدف من الانفاق العام اشباع الحاجات العامة وبالتالي تحقيق النفع العام او المصلحة العامة هي المبرر الأساس للنفقات العامة، (ناشد، 2006: 33).

ويعرف الإنفاق الحكومي أنه كل ما تصرفه الحكومة من معونات مضافا إليها قيمة الإنفاق على البنى التحتية وما يصرف لدعم المناخ الاستثماري العام فكل ما تدفعه الحكومة للقيام بعمل مجاني للشعب يعتبر إنفاق حكومي.

ويعرف بأنه مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاق في شكل كمية من المال خلال فترة زمنية معينة إذ يهدف لإشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تتضمنه هذه الدولة (عبدالحى، 2022: 28).

ويعرف آخرون بأنه قيمة الأموال التي تنفقها الدولة في الاقتصاد حيث يحدث الإنفاق الحكومي في كل مستوى من مستويات الحكومة من مجالس المدن الى المتطلبات الفيدرالية وقد تتدخل الحكومة في تخصيص الموارد بسبب فشل اليه السوق في تخصيص هذه الموارد بسبب فشل اليه السوق في تخصيص هذه الموارد بكفاءة وفعالية (Danladi, et.al.,2015:201).

النظريات المفسرة للإنفاق:

تعددت الآراء الاقتصادية واختلفت المدارس حول طريقة حجم تدخل الدولة ومن أهمها

1- **المدرسة الكلاسيكية:** لقد تبني الفكر الكلاسيكي مبدأ تحديد النفقات والاقتصاد فيها وللوصول الى ذلك يجب الإبقاء على توازن الميزانية العامة للدولة من أجل ضمان تحديد دور الدولة والوسيلة المثلى حيث تدخل الدولة الى زيادة النفقات مما يحدث خلافا في توازن الميزان مما يؤدي الى اضطراب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، (فخري، 2005، 18).

2- **المدرسة الكنزوية:** ترى النظرية الكنزوية ان مستوى النفقة والايرادات الضريبية تمثل أدوات مهمة لسياسة الإصلاح والاستقرار الاقتصادي فالتطورات التي تلت هذه المرحلة ركزت على العلاقة الكمية بين النفقة والضرائب من جهة ومستوى الإنتاج والتشغيل والتبادل الخارجي من جهة أخرى حيث ان الكينزيون لم يأخذوا بعين الاعتبار توزيع النفقة لمختلف الاستخدامات ولا حتى منفعتها الجماعية ولا حتى انتاجيتها المهم لهم القدرة على احداث الطلب الحقيقي والفعال (حمزه، 2015، 20)

3- **النفقة عند النقديون:** لقد أدى ظهور مؤشرات قوية لحدوث أزمة فائقة في أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي في شكل ضعيف للنمو ونسبة بطالة عالية وتضخم شديد أدى الى ظهور أطروحات ليبرالية هاجمت الاقتصاد الكلي الكنزي فالظهور المتزامن لحالة الركود الكبير للنشاط الاقتصادي والتضخم صاحبه ولادة مفهوم جديد يسمى تضخم مصحوب بركود اقتصادي وهذا يعد نتيجة سياسات كنزوية قصيرة المدى المعتمدة على التدخل القومي للسلطات في النشاط الاقتصادي يرى هذا الفكر ان التغيير في كمية النقود وحده يؤثر على النشاط الاقتصادي في المدى القصير اذا كانت السياسة المالية ظاهرة في بعض المرات ناجحة هذا لأنها ممولة من قبل خلق النقود، (حمزة، 2015، 21).

المبحث الثالث: وصف النموذج والاختبارات القياسية والإحصائية

إن أي دراسة اقتصادية تتضمن بيانات زمنية تتطلب في بداية الأمر إجراء اختبار سكونية المتغيرات وهي العملية التي يستند عليها بناء النموذج الاقتصادي إذ يتم ملاحظة ان اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تمضي باتجاه عام متزايد أو متناقص وهذا ما يجعل اغلبها في حالة من عدم السكون وتكمن المشكلة في نماذج السلاسل الزمنية أو اللوحية غير الساكنة هو أن تقديرها بطريقة المربعات الصغرى (OLS) يؤدي إلى نتائج غير صحيحة، وفي هذه الحالة تظهر لنا قيم مرتفعة كقيم (T) أو (R²) لمقدرات النموذج من دون أن يكون لها معنى اقتصادي وكذلك قيمة معامل التحديد تكون أكبر من قيمة إحصائية (دربن - واتسن) ومن هذا ينتج لدينا ان نتائج تحليل الانحدار قد لا تكون متوازنة، وبناء على ذلك فان نتائج الاختبارات الإحصائية ستكون غير دقيقة ومشوّهة ويطلق على هكذا نموذج من نماذج الانحدار، بالانحدار الزائف (Spurious Regression) ،

فعندما تكون السلسلة غير ساكنة فإنها ستحتوي على مشكلة جذر الوحدة و يجب تصحيحها بالتخلص من هذه المشكلة لكي تصبح السلسلة ساكنة، إذ ان السكون يعني ثبات المتوسط الحسابي والتباين للمتغير، ولاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات اي دراسة فان ذلك يتطلب اجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، ولإظهار الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة يتم اجراء اختبار الوحد (Descriptive Statistics) واجراء نموذج (Ardl) لإظهار النتائج القياسية للمتغيرات قيد الدراسة وبيان أثر المتغيرات المفسرة على المتغير التابع.

النموذج الاقتصادي:

لتوضيح تأثير المتغيرات المستقلة (سعر الفائدة وعرض النقد بالمعنى الواسع وسعر الصرف والتضخم) على المتغير التابع (الانفاق الحكومي)، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط الآتي:

$$GOVM_EXCH_t = \beta_0 + \beta_1 INF_t + \beta_2$$

وكانت المتغيرات كالآتي:

GOVM : يمثل المتغير المعتمد (الانفاق الحكومي) نفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي).

INR : يمثل المتغير المفسر الأول (سعر الفائدة).

EXCH : يمثل المتغير المفسر الثاني (سعر الصرف).

MOS : يمثل المتغير المفسر الثالث (عرض النقد بالمعنى الواسع).

INF : يمثل المتغير المفسر الرابع (التضخم) (كنسبة مئوية من الأسعار).

β : تمثل تأثير التغير المطلق في وحدة واحدة للمتغير المستقل على التغير المطلق للمتغير التابع.

المتغيرات الدراسة:

1. **الانفاق الحكومي:** يشمل نفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام (الاستهلاك الحكومي العام سابقاً) جميع النفقات الحكومية الجارية لشراء السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات الموظفين). كما تشمل أيضاً معظم النفقات على الدفاع والأمن القومي، ولكنها تستثني النفقات العسكرية الحكومية التي تشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي، (تقارير صندوق النقد الدولي).

2. **سعر الفائدة الحقيقي:** هو سعر فائدة الإقراض المعدل لمراعاة التضخم مقيساً بمعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الشروط والأحكام المرتبطة بأسعار الإقراض تختلف من بلد لآخر، مما يجد من إمكانية مقارنتها، (تقارير صندوق النقد الدولي).

3. **سعر الصرف الرسمي:** (متوسط سعر الصرف الرسمي) (وحدة عملة محلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة)، (تقارير صندوق النقد الدولي).

4. **التضخم:** يعكس التضخم كما يقاس بالرقم القياسي لأسعار المستهلك النسبة المئوية السنوية للتغير في التكلفة التي يتحملها المستهلك العادي للحصول على سلة من السلع والخدمات التي قد تكون ثابتة أو تتغير على فترات زمنية كأن تكون سنة مثلاً، (تقارير صندوق النقد الدولي)

اختبار الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics:

جدول رقم (1) من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews 13

Scales	Y_GOVM	X1_INR	X2_EXCH	X3_MOS	X4_INF
Mean	2.60E+10	5.641384	0.705274	1.77E+10	3.690930
Median	2.02E+10	6.172976	0.709000	1.40E+10	3.323894
Maximum	5.12 E+10	12.74661	0.710000	4.01E+10	16.19214
Minimum	5.32E+09	-	0.663712	3.51E+09	-

		11.80766			0.876851
Std. Dev.	1.78 E+10	4.357962	0.010739	1.25E+10	3.629188
Skewness	0.291668	-	-2.638304	0.305735	1.821370
Kurtosis	1.388293	1.940015	9.195070	1.507729	7.017117
Jarque-Bera	4.039586	75.24597	91.05455	3.576058	40.43433
Probability	0.132683	0.000000	0.000000	0.167290	0.000000
Sum	8.58E+11	186.1657	23.27404	5.83E+11	121.8007
Sum Sq. Dev.	1.01E+22	607.7386	0.003690	4.96E+21	421.4722
Observations	33	33	33	33	33

تشير نتائج الجدول (1) الخاصة باختبار الإحصاءات الوصفية الى ما يلي:

1- الانفاق الحكومي: بلغ متوسط الانفاق الحكومي (2.60E+10) والوسيط (2.02E+10) حيث يشير الفرق بينهما الى وجود قيم متطرفة او توزيع غير متماثل، اما بالنسبة للانحراف المعياري الكبير (1.78E+10) فهو يعكس التباين الكبير في الانفاق الحكومي خلال المدة قيد الدراسة ويرجع السبب في ذلك الى التغيرات في الظروف الاقتصادية او السياسة المالية، واما بالنسبة لقيمة (Jarque-per) فهي تقترب من التوزيع الطبيعي وهي غير معنوية عند مستوى 0.05% مما يجعلها مناسبة للنموذج الاقتصادية.

2- سعر الفائدة: الانحراف المعياري المرتفع (4.3579)، والذي يشير الى تقلبات كبيرة في سعر الفائدة مما قد يعكس استجابة البنك المركزي للتضخم والنمو الاقتصادي، واما بالنسبة لقيمة (Jarque-pera) فهي معنوية وعند مستوى 0.05% مما يشير الى وجود فترات انخفاض في سعر الفائدة وقد يرجع السبب في ذلك الى أزمات اقتصادية او مالية او فترة ركود.

3- سعر الصرف: نلاحظ انخفاض الانحراف المعياري (0.01074) الامر الذي يعكس الاستقرار النسبي في سعر الصرف الامر الذي قد يرجع الى السياسة النقدية المستقرة او ربط الدينار الاردني بمجموعه من العملات، اما فيما يخص التوزيع الطبيعي والمرتبط بقيمه جاك كبيره فأنها قد اتت معنويه مع انحراف سلبي وصل الى -2.64 الامر الذي يشير الى حدود تخفيضات مفاجئة في قيمه العملة الأردنية او الى تدخلات نادره من البنك المركزي.

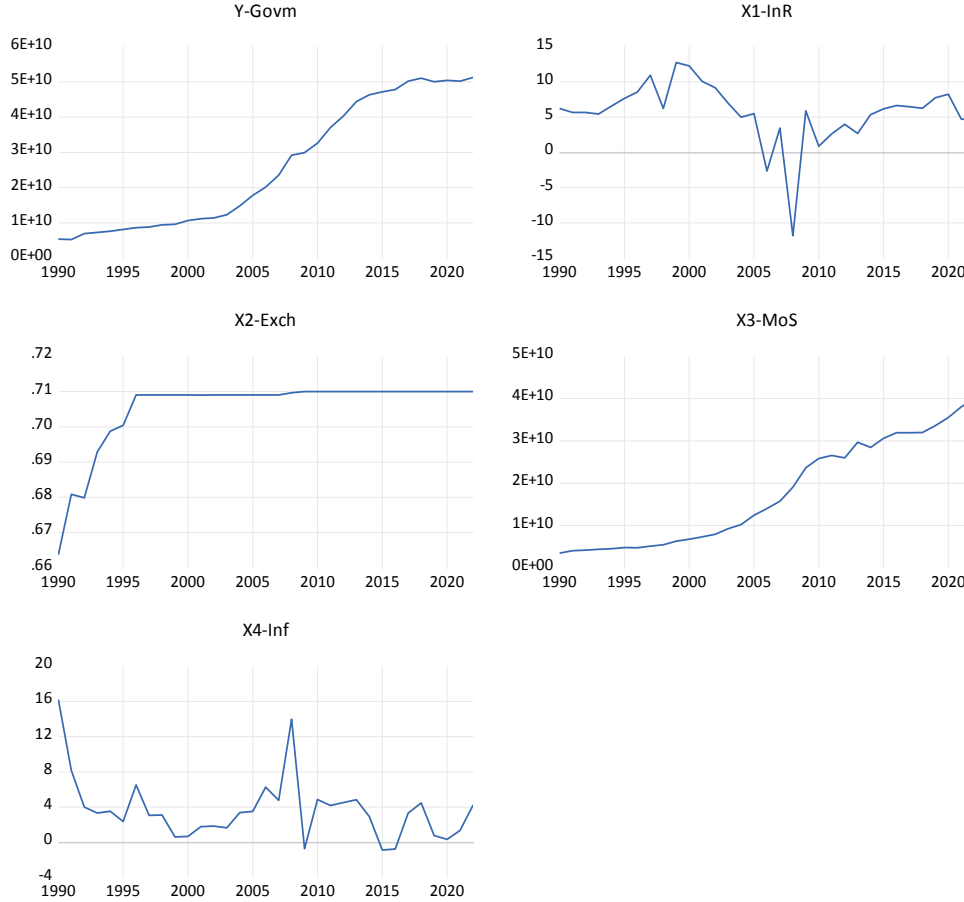
4- عرض النقد: بلغ المتوسط 1.77E+10 والوسيط 1.40E+10 حيث ان الفرق بين قيمتهما يدل على وجود قيم مرتفعة متطرفة اما بالنسبة للانحراف المعياري الكبير والذي بلغ 1.25E+10 فهو يعكس توسع نقديا متغيرا خلال الفترة او ربما بسبب زيادة الطلب على النقود.

5- التضخم: فيما يخص الانحراف المعياري لقد بلغ قيمه مرتفعة وصلت الى 3.6291 حيث يشير هذا الامر الى وجود تقلبات كبيره في معدلات التضخم والتي ترجع الى صدمات العرض او الطلب، اما بالنسبة للتوزيع فهو غير طبيعي، إضافة الى قيمه Jarque-Pera المعنوية مع وجود انحراف ايجابي قوي بلغ 1.89 مما يدل على فترات من التضخم المرتفع.

ومن خلال ما سبق يمكننا استنتاج الاتي:

التقلبات الكبيرة في المتغيرات النقدية (مثل سعر الفائدة وعرض النقد والتضخم) تشير إلى أن السياسة النقدية في الأردن شهدت تغيرات كبيرة خلال الفترة المدروسة، كذلك الاستقرار النسبي لسعر الصرف قد يعكس سياسة نقدية هادفة إلى تحقيق استقرار العملة.

اختبار استقراريه السلسلة الزمنية للمتغيرات المدروسة (Unit root test):
في هذه الخطوة يتم فحص استقراريه السلسلة ولكل متغير من المتغيرات قيد الدراسة، وذلك عن طريق رسم السلسلة واختبار جذر الوحدة (Unit root test)، وكالاتي:
1- رسم السلسلة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة



شكل رقم (1) من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

من ملاحظة نتائج رسم سلسلة المتغيرات قيد الدراسة نجد أن بعض المتغيرات غير مستقرة، وذلك لوجود اتجاه عام فيها، وللتأكد من ذلك نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة من خلال أخذ أحد مؤشرات والمتمثلة بمؤشر (Augmented Dickey-Fuller) والقيمة الاحتمالية المرافقة له (P-value)، إذ أن الفرضية المستخدمة في الاختبار هي:
فرضية العدم: السلسلة الزمنية غير مستقرة.
الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية مستقرة.

2- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

في حال أثبت الاختبار أن أي متغير غير مستقر سنقوم بأخذ الفرق الأول ومن ثم نعيد عملية اختبار الاستقرار مرة ثانية للتأكد من حالة الاستقرار لديه، ونتائج الاختبار هي كما مبينة في الجدول الاتي:

من نتائج الجدول (2) والمتضمن اختبار (Augmented Dickey-Fuller) لاستقراره السلسلة الزمنية نجد أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى (At level) بوجود معلمة القطع (Intercept) وكذلك بوجود معلمة القطع والاتجاه (Intercept & Trend) وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) المرافقة لكل متغير، والتي ظهرت قيمها أكبر من (0.05%)، واستناداً إلى ما تقدم سيتم قبول فرضية عدم القائلة بأن السلسلة الزمنية غير مستقرة لكل متغير من المتغيرات، ويجب أخذ الفرق الأول أو الثاني للوصول إلى الاستقرار، وبعد أخذ الفرق الأول يمكننا ملاحظة أن جميع المتغيرات استقرت بوجود معلمة القطع (Intercept)، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) المرافقة لكل متغير والتي ظهرت قيمها أقل من (0.05%)، وبذلك نرفض فرضية عدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تقول بعدم وجود مشكلة جذر الوحدة.

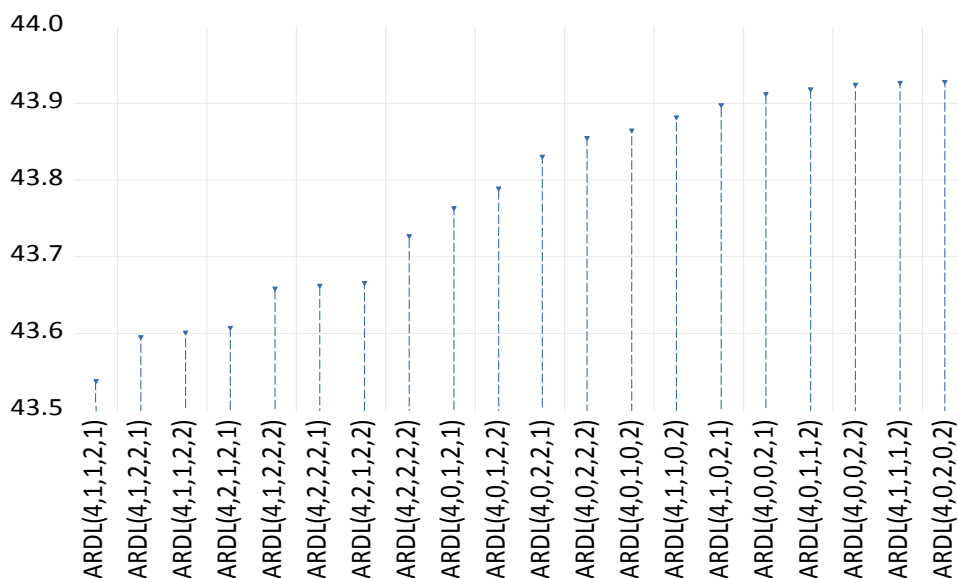
تقدير العلاقة ما بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع باستخدام نموذج (Ardl):

جدول رقم (2) من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

Unit Root Test Table by: Augmented Dickey-Fuller						
At Level						
Variables		Y (Govm)	X1(InR)	X2(Exch)	X3(MoS)	X4(Inf)
Intercept	t-Statist.	-3.66	-3.661	-3.661	-3.653	-3.653
	Prob.	0.914	0.451	1.479	0.999	0.0000
	Decision	Rejected	Rejected	Rejected	Rejected	Rejected
Trend & Intercept	t-Statist.	-4.309	-4.284	-4.284	-4.273	-4.273
	Prob.	0.224	0.725	0.000	0.616	0.0003
	Decision	Rejected	Rejected	Accepted	Rejected	Accepted
Non	t-Statist.	-2.641	-2.641	-2.639	-2.639	-2.641
	Prob.	0.946	0.295	0.985	0.999	0.0096
	Decision	Rejected	Rejected	Rejected	Rejected	Accepted
At First Difference At 5%						
Variables		Y (Govm)	X1(InR)	X2(Exch)	X3(MoS)	X4(Inf)
Intercept	t-Statist.	-3.661	-2.960	-2.960	0.002	-3.661
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
	Decision	Accepted	Accepted	Accepted	Accepted	Accepted
Trend & Intercept	t-Statist.	-4.284	-3.562	-3.562	-3.562	-3.562
	Prob.	0.140	0.0000	0.0000	0.0034	0.0000
	Decision	Rejected	Accepted	Accepted	Accepted	Accepted
Non	t-Statist.	-2.641	-1.952	-1.952	-1.952	-1.952
	Prob.	0.042	0.0000	0.0000	0.1840	0.0000
	Decision	Accepted	Accepted	Accepted	Rejected	Accepted

يتم تطبيق انموذج (Ardl) بشكل مباشر على البيانات قيد الدراسة، والهدف منه هو معرفة وتحديد فترة الابطاء المثلى لكل متغير كما في الشكل (3) ادناه والذي يبين ان أفضل فترة ابطاء مثلى كانت عند (4,1,1,2,1)، وفق معيار Akaike كذلك الاستدلال على قيم معامل المتغيرات وقيمة (t) و (f) المحسوبتين وقيمة (f) الإحصائية وقيمة معامل التحديد R-squared ومعامل التحديد المعدل Adjusted R-squared ويتم ذلك في اتجاهين الأول تحديد العلاقة قصيرة الاجل والثاني تحديد العلاقة طويلة الاجل.

القيم المثلى لمعيار Akike والتي تحدد أفضل فترة ابطاء
 Akaike Information Criteria (top 20 models)



شكل رقم (1) من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

تقدير العلاقة ما بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع باستخدام نموذج (Ardl)
 جدول رقم (3) من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 2025/1/5 Time: 22:11				
Sample (adjusted): 1990-2022				
Included observations: 29				
dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Fixed regressors: C				
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): x1_inr x2_exch x3_mos-x4-inf				
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)				
Number of models evaluated: 2500				
Selected model: ARDL (4,1,1,2,1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y – GOVM (-1)	1.199975	0.168217	7.133484	0.0000
Y – GOVM (-2)	-0.365679	0.211248	-1.731043	0.1040
Y – GOVM (-3)	0.331447	0.159517	2.077818	0.0553
Y – GOVM (-4)	-0.369237	0.101436	-3.640115	0.0024
X1 – INR	8.4017666	78991798	1.063625	0.3043
X1 - (-1)	-1.64E+08	72420759	-2.265253	0.0387
X2 – EXCH	-2.37E+11	1.25E+11	-1.899700	0.0769
X2 – EXCH (-1)	2.40E+11	8.48E+10	2.829455	0.0127

X3 - MOS	0.159295	0.149778	1.063539	0.3044
X3 – MOS (-1)	-0.334117	0.168068	-1.987986	0.0654
X3 – MOS (-2)	0.439483	0.142205	3.089778	0.0075
X4 – INF	4.09E+08	1.07E+08	3.809113	0.0017
X4 – INF (-1)	-3.27E+08	96638970	-3.384247	0.0041
C	-6.90E+08	4.60E+10	-0.015010	0.9882
R-squared	0.999373	Mean dependent var	2.87E+10	
Adjusted R-squared	0.998829	S.D. dependent var	1.73E+10	
S.E. of regression	5.91E+08	Akaike info criterion	43.53775	
Sum squared resid	5.23E+18	Schwarz criterion	44.19782	
Log likelihood	-617.2974	Hannan-Quinn criter.	43.74448	
F-statistic	1838.718	Durbin-Watson stat	2.497925	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

من ملاحظة نتائج الجدول (3) أعلاه الخاص بنتائج العلاقة قصيرة الاجل يتبين لنا ما يأتي:
التفسيرات الخاصة بفترات الابطاء:

- 1- من ملاحظة القيم الخاص بالمتغير المفسر الأول (سعر الفائدة) تبين ان المتغير لم يستقر في ظل عدم وجود فترة الابطاء، حيث بلغت قيمة معاملته (8.401) وقيمة احتماليتها (0.304)، بينما استقر عند الابطاء الأول والذي بلغت قيمته الاحتمالية (0.038) مقارنة بقيمة معاملته والتي بلغت (-1.64)، هذا يشير الى وجود علاقة عكسية ما بين المتغير التابع (الانفاق الحكومي) والمتغير المفسر (سعر الفائدة) وذو دلالة إحصائية وعند مستوى معنوية (0.05)، وهو يشير الى وجود علاقة عكسية ما بين المتغيرين، أي ان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض في الانفاق الحكومي وقد يرجع السبب في ذلك الى ارتفاع تكلفة الاقتراض من الخارج.
- 2- من ملاحظة القيم الخاص بالمتغير المفسر الثاني (سعر الصرف) تبين ان المتغير لم يستقر في ظل عدم وجود فترة الابطاء حيث بلغت قيمة معاملته (-2.37E) وقيمة احتماليتها (0.07)، بينما استقر عند الابطاء الأول والذي بلغت قيمته الاحتمالية (0.012) مقارنة بقيمة معاملته والتي بلغت (-2.40E). وهذا يشر الى وجود علاقة عكسية ما بين المتغير المفسر والمتغير التابع، بمعنى انه كلما انخفضت قيمة الدينار الأردني (ارتفع سعر الصرف) زاد الانفاق الحكومي، والامر الذي يزيد من تكلفة الواردات.
- 3- من ملاحظة القيم الخاص بالمتغير المفسر الثالث (عرض النقد بالمعنى الواسع)، تبين ان المتغير لم يستقر في ظل عدم وجود فترة الابطاء حيث بلغت قيمة معاملته (0.159) مقارنة بقيمة احتماليتها والتي بلغت (0.304) بينما استقر عند فترة الابطاء الثانية حيث بلغت قيمة احتماليتها (0.007) مقارنة بقيمة معاملته والتي بلغت (3.084)، إضافة الى وجود علاقة طردية ما بين المتغيرين، أي ان التغير في عرض النقد يؤثر على الانفاق الحكومي بشكل متأخر وغير مباشر.
- 4- من ملاحظة القيم الخاص بالمتغير المفسر الرابع (التضخم)، تبين ان المتغير لم يستقر في ظل عدم وجود فترة الابطاء حيث بلغت قيمة معاملته (0.001) مقارنة بقيمة احتماليتها والتي بلغت (4.09E) بينما استقر عند فترة الابطاء الاولى حيث بلغت قيمة احتماليتها (0.004) مقارنة بقيمة معاملته والتي بلغت (-3.27E)، ويشير الى وجود علاقة طردية ما بين المتغيرين، أي ان الارتفاع في التضخم يؤدي الى الارتفاع في الانفاق الحكومي

- 5- قيمة F-statistic المرتفعة والتي بلغت (13838.7) مقارنة بقيمة احتماليتها التي بلغت (0.0000) تشير الى ان النموذج ككل ذو دلالة إحصائية عالية.
- 6- القيمة المرتفعة لمعامل التحديد R^2 والتي بلغت (0.99) وهذا يشير الى ان 99% من التغيرات في المتغير المعتمد يمكن تفسيرها بواسطة المتغيرات المُفسرة قيد الدراسة وان 1% يتم تفسيره عن طريق متغيرات مُفسرة أخرى تقع خارج النموذج.

نتائج العلاقة طويلة الاجل:

جدول رقم (4) من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

Contortion and long run form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
C	-6.90E+08	4.60E+10	0.000000	0.0000
Y – GOVM (-1) *	-0.203494	0.071649	-2.840164	0.0124
X1 – INR (-1)	-8.0033711	1.10E+08	0.000000	0.0000
X2 – EXCH (-1)	3.26E+09	6.60E+10	0.000000	0.0000
X3 – MOS (-1)	0.264561	0.107441	2.462383	0.0264
X4 – INF (-1)	8.1527740	1.28E+08	0.000000	0.0000

*p-value incompatible with t-Bounds distribution.

من نتائج الجدول (4) أعلاه الخاص بنتائج تقدير نموذج (Ardl) للعلاقة طويل الاجل

نستنتج الاتي:

- 1- الإشارة السالبة لمعامل المتغير المفسر الأول (سعر الفائدة) والذي وصلت قيمته الى (-8.0033) مقارنة بقيمتها الاحتمالية والتي وصلت (0.0000) فهذا يشير الى وجود علاقة عكسية ما بين المتغير المعتمد (الانفاق الحكومي) والمتغير المفسر الأول (سعر الفائدة) وذو دلالة إحصائية وعند مستوى معنوية (0.05)، أي انه كلما زادت قيمة سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة، انخفضت قيمة الانفاق الحكومي وبمقدار (-8.0033).
- 2- الإشارة الموجبة لمعامل المتغير المفسر الثاني (سعر الصرف) والذي وصلت قيمته الى (3.36E) مقارنة بقيمتها الاحتمالية والتي وصلت (0.0000) فهذا يشير الى وجود علاقة طردية غير معنوية ما بين المتغير المعتمد (الانفاق الحكومي) والمتغير المفسر الثاني (سعر الصرف) أي انه كلما زادت قيمة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة، زادت قيمة الانفاق الحكومي وبمقدار (3.36E).
- 3- الإشارة الموجبة لمعامل المتغير المفسر الثالث (عرض النقد بالمعنى الواسع) والذي وصلت قيمته الى (0.264561) مقارنة بقيمته الاحتمالية والتي بلغت (0.026) فهذا يشير الى وجود علاقة طردية غير معنوية ما بين المتغير المعتمد (الانفاق الحكومي) والمتغير المفسر الثالث (عرض النقد بالمعنى الواسع) أي انه كلما زادت قيمة عرض النقد بمقدار وحدة واحدة، زادت قيمة الانفاق الحكومي وبمقدار (0.026).
- 4- الإشارة الموجبة لمعامل المتغير المفسر الرابع (التضخم) والذي بلغت قيمته (8.152) مقارنة بقيمته الاحتمالية والتي بلغت (0.000) فهذا يشير الى وجود علاقة طردية ما بين المتغير المعتمد (الانفاق الحكومي) والمتغير المفسر الرابع (التضخم) وذو دلالة إحصائية وعند مستوى معنوية (0.05) أي انه كلما زادت قيمة التضخم بمقدار وحد واحدة زادت قيمة الانفاق الحكومي وبمقدار (8.152).

الاستنتاجات:

1. ان هذه الدراسة تكتسب اهميتها من خلال تحليلها لدور سياسه النقدية في توجيه الانفاق الحكومي خاصه في ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهها العديد من الدول ومن بينها الاردن مثل عجز الموازنات وارتفاع مستويات الدخل العام كما يساهم النتائج المتوخاة في تقديم توصيات لصانعي السياسة لتحسين التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعتمد الدراسة على منهجية تحليليه قائمه عن البيانات الاقتصادية الكمية باستخدام نماذج اقتصادية قياسية لقياس العلاقة بين المتغيرات مما يساهم في تقديم رؤيه علميه وعلميه حول تأثير السياسة النقدية على الانفاق الحكومي.
2. يتبين من العرض المرجعي ان بعض الدراسات اخذت تأثير الانفاق الحكومي على بعض المتغيرات السياسة النقدية مثل (عرض النقد وسعر الفائدة)، ودراسات اخرى اخذت بعض متغيرات السياسة النقدية على الانفاق الحكومي، اي أثر كل متغير على حده اما دراستنا اخذ المتغيرات السياسة النقدية سعر الفائدة وسعر الصرف وعرض النقد والتضخم على الانفاق الحكومي.
3. أظهرت النتائج الخاصة بمؤشر عرض النقد بالمعنى الواسع علاقته الطردية وتأثيره الإيجابي على الانفاق الحكومي وان زيادة السيولة في الاقتصاد من شأنها ان تساهم في زيادة الانفاق الحكومي.
4. إن سعر الفائدة المرتفع من شأنه ان يُخفض من الانفاق الحكومي لأنه يزيد من تكلفة الاقتراض الخارجي.

التوصيات:

1. تحسين التنسيق بين السياسة المالية والنقدية وذلك عن طريق تعزيز التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية لضمان ان السياسة النقدية تدعم اهداف الانفاق الحكومي دون التسبب في ضغوط تضخمية او تفاقم العجز المالي.
2. توجيه الانفاق نحو القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصحي وقطاع الخدمات كونها من القطاعات الاستثمارية المهم في دعم النمو الاقتصادي اذ ان هذا التحسين من شأنه ان يساعد بتوجيه نفقات الدولة الى المجالات الأكثر فاعلية في النمو والأكثر فائدة تطبيقاً لقاعدة المنفعة القصوى في النفقة.
3. على السياسة النقدية ان تعمل للسيطرة على الكتلة النقدية الكبيرة عن طريق تحقيق توازن متناسب بين الناتج المحلي والانفاق الحكومي للوصول الى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي.
4. تعزيز الاستقرار النسبي لسعر الصرف وذلك بدعم الاحتياطات المصرفية عن طريق الاستمرار باستخدام الأدوات غير المباشرة التي تضمن المحافظة على المستوى المطلوب من السيولة لدى المصارف.

المصادر:

رسائل وأطاريح:

1. سحنون، محمد 2001، المؤسسات المصرفية والسياسات النقدية في الاقتصاد اللاربوي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة القسطنطينية.
2. سمية، 2015، دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات حالة الجزائر حالة الجزائر (1990-2014) رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية الجزائر

3. يسعد، عبدالرحمن 2015، دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الازمات المالية دراسة الجزائر 1990-2013، أطروحة دكتوراه بالعلوم الاقتصادية- جامعة حسبية بن بوعلي - شلف
4. موساوي، سليم ، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية: حالة الجزائر" (2008)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

المجلات العلمية:

- 1- فرحان، سعدون حسين فرحان وآخرون (2014)، الإصلاحات السياسية النقدية واثرها على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2010، مجلة الانبار للعلوم الإدارية والاقتصاد المجلد 6، العدد 11.
- 2- الساري سكنة فرج والثعلبي ساهرة حسين زين 2013، دراسة قياسية للعلاقة بين عرض النقد والانفاق الحكومي في الاقتصاد العراقي 1991- 2011 مركز دراسات البصرة والخليج العربي - جامعة البصرة المجلد، العدد 47.
- 3- البديري مرتضى حسين لفترة 2022، اثر الإنفاق العام على التضخم في العراق للمدة (2003-2017)، جامعة كركوك، كلية الادارة والاقتصاد العدد (مؤتمر خاص).
- 4- يوسف، اكرم صالح ونعمة، سمير فخري، أثر العلاقة التبادلية بين سياسة سعر الصرف والإنفاق العام وأثرهما على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2021، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة زاخو، مجلد 11، العدد 3.
- 5- والي، صابرين عدنان وكاظم ايمان علاء 2020، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة (2004-2018) مجلة حمورابي للدراسات مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية لمجلد 8، العدد 35
- 6- صخر، جليل شعبان و الحمدي، عقيل محمد 2001 أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات مجلة العلوم الاقتصادية العدد 27، المجلد 7
- 7- سعدي، حمزة 2015 محددات الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2013 دراسة تحليلية قياسية لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بوضياف المسيلة.
- 8- عبد الحسين، علي جابر وغانم، رقية 2022، اثر الانفاق الحكومي على السياسة النقدية في ضل داخلية عرض النقود العراق نموذجا، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية 2012 العدد 4 ص 25-36
- 9- لطف، زعباط، 2018، مقياس المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بحث منشور، جامعة الجزائر 3، 172.
- 10- ميزان، محمد توفيق؛ بلقنوري، علي 2016 أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2015-1990) مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 7، الصفحات 84-108
- 11- ناشد، سوزي عدلي، المالية العامة منشورات الجليبي الحقوقية بيروت 2006
- 12- احمد، محسن إبراهيم 2019 ، تحليل وتطور هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017) ، المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية، المجلد 3، العدد 2

الكتب:

- 1- حشيش، عادل احمد اساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول العجز المالي والاقتصاد العالم، دار الجامعة الجديد الإسكندرية 2006.
- 2- عصفور، محمد شاكر، أصول الموازنة العامة طبعة 4 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع - عمان 2006.

3- محرزى ،محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة ط2 ديوان مطبوعات الجامعة الساحة المركزية عكنون الجزائر 2005 ص 18.

4- عبد المجيد ،عبد المطلب ،2005، اقتصاديات المالية العامة ،دار الجامعية القاهرة 2005
الانترنت:

1- علي ،ضياء ، النفقات العامة ، [https //ecomang.uodiyala.edu.iq](https://ecomang.uodiyala.edu.iq)

المصادر الأجنبية:

1_Murphy, Daniel P. & Walsh, Kieran James (2022). "Government spending and interest rates", Journal of International Money and Finance, Volume 123 (May 2022), Article 10259.

2- Danladi,j.d.e.t al_Government expenditure and its implication for economic growth Evidence from Nigeria 2015.